مجلة المختار للعلوم الإنسانية 05 (1): 64-76، 2007

Research Article

Open Access

النظرية البنائية الوظيفية وتطبيقها في البحث الاجتماعي

مستور حماد إبراهيم[1]*

قسم الإجتماع، الكلية الآداب، الجامعة عمر المختار

Doi: https://doi.org/10.54172/mkxh5z55

المستخلص : تسعى هذه الورقة إلى إبراز الدور التفسيري لنظرية البنائية_الوظيفية من خلال تطبيق تصورها النظري في البحث العلمي على الواقع. سوف نتناول هنا الاستخدامات التطبيقية لهذه النظريةٍ التي لطالما كانت وربما لا تزال من النظريات الأساسية للعلوم الإنسانية بشكل عام والعلوم الاجتماعية على وجه الخصوص.

الكلمات المفتاحية: النظرية، البنائية الوظيفية، البحث العلمي، المجتمع

The constructional functional theory and its application in social research

Mastor Hammad Ibrahim

Department of Sociology, College of Arts, Omar Al-Mukhtar University

Abstract: "This paper seeks to highlight the interpretive role of functionalist theory by applying its theoretical framework to empirical research. The study addresses the practical applications of this theory, which has consistently been, and perhaps continues to be, one of the fundamental theories in the humanities and, more specifically, in the social sciences."

Keywords: Theory, Functional constructivism, Scientific research, Society

The Author(s) 2023. This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/) , which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium ,provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

مقدمة

إن النظرية العلمية تحتل مكانة متميزة في البحث العلمي سواء أكان موضوع البحث الظاهرة الطبيعية أو الإنسانية. لذلك فإن النظرية تعتبر بمثابة مرجعية أساسية للعلم ذاته وهي خلفية تفسيرية لكل الظواهر. فهي تساعد على تحديد هوية العلم وموضوعه وتسهم في إبراز دوره المعرفي التراكمي وبالتالي يُحدَّد في ضوئها ما يجب دراسته. فالصفة التي تتفرد بها النظرية هي التفسير، "محاولة تفسير خبراتنا اليومية في الحياة، تلك الخبرات الشخصية اللصيقة بنا، وفقاً لشيء ليس بذلك القرب منا – سواء أكان ذلك الشيء أفعال أناس آخرين، أو خبراتنا السابقة، أو عواطفنا المكبوتة، وما شاكل ذلك. وفي بعض الأحيان– وتلك أكثرها صعوبة – يتم التفسير على أساس شيء ما ليس لنا به خبرة مباشرة البتة، وعند هذا المستوى تكون النظرية قد قدمت لنا شيئاً جديداً حقاً عن الحياة"[1].

وما يهمنا بشكل أساسي في هذه الورقة، هو إبراز الدور التفسيري للنظرية من خلال تطبيق تصورها النظري في البحث العلمي على الواقع. وسوف نتناول هنا الاستخدامات التطبيقية لنظريةٍ لطالما كانت وربما لا تزال من النظريات الأساسية للعلوم الإنسانية بشكل عام والعلوم الاجتماعية على وجه الخصوص.

وإننا لا نبالغ إذ نقول أن كثيرا من الدارسين والباحثين في مجال العلوم الاجتماعية يجدون قصوراً في إدراك كيفية استخدام هذه النظريات في مجال البحث العلمي. لهذه الحكمة العلمية رأيت من المفيد إنارة الطريق أمام هؤلاء الفئة من الناس بمدى الأهمية العلمية التطبيقية التي يمكن أن تُجنى من ذلك.

البروز العلمي للنظرية البنائية الوظيفية

في البداية يجب أن نُعرِّج على التعريف بهذه النظرية والعوامل التي أدت إلى ظهورها.

في الحقيقة أن فكرة البناء الاجتماعي[2] ليست فكرة حديثة العهد بل أنها تمتد إلى منتصف القرن التاسع عشر عندما ظهرت في كتابات **مونتســكيو** Montesquieu(1689–1755) وحينها ، ظهرت فكرة النسق الاجتماعي على أساس أن مظاهر الحياة الاجتماعية تُؤلف فيما بينها وحدة متماسكة متسقة وذلك عندما تحدث عن القانون وعلاقته بالتركيب السياسي والاقتصادي والدين والمناخ وحجم السكان والعادات والتقاليد وغيرها مما يشكل في جوهره فكرة البناء الاجتماعي. ثم ظهرت البنائية الوظيفية بصورة واضحة بشكل علمي في كتابات **هربرت سبنســر** Herbert Spencer (1820– 1903) في مجال تشبيه المجتمع بالكائن العضوي. فكان سبنسر يؤكد دائماً وجود التساند الوظيفي والاعتماد المتبادل بين نظم المجتمع في كل مرحلة من مراحل التطور الاجتماع .والغاية التي كان يهدف إليها هي إيجاد حالة من التوازن تساعد المجتمع على الاستمرار في الوجود. وكان سبنسر أيضاً يتصور المجتمع على أنه جزء من النظام الطبيعي للكون وأنه يدخل في تركيبه ولذا يمكن تصوره كبناء له كيان متماسك.

وبلغت الفكرة الوظيفية ذروتها عند **أميـــل دوركـــايم** Emil Durkheim (1858-1917) وبخاصة في مواجهة موضوع الحقائق الاجتماعية التي تمتاز بعموميتها وقدرتها على الانتقال من جيل لآخر وقدرتها على فرض نفسها على المجتمع . والنظم الموجودة في المجتمع من سياسية واقتصادية وقانونية وغيرها تؤلف بناء له درجة معينة من الثبات والاستمرار.

وقد كان ظهور هذه النظرية كرد فعل للإخفاق الذي انتاب النظريتين السابقتين: وهما النظرية البنائية والنظرية الوظيفية؛ وذلك لأن كلا النظريتين كانتا أحاديتا الجانب بمعنى أن النظرية البنائية كانت قد فسرت المجتمع والظاهرة الاجتماعية وفقاً لمكونات وأجزاء البناء الاجتماعي فقط مستبعدة بذلك الوظائف التي يمكن أن تؤديها هذه الأجزاء والنتائج التي يمكن أن تنتج عن وجودها ودورها. بينما النظرية الوظيفية قد ركزت في تفسيرها للظاهرة الاجتماعية "تفسيراً يأخذ بعين الاعتبار نتائج وجودها وفعالياتها بعيداً عن بنائها والأجزاء التي تتكون منها"[3].

فالنظرية البنائية الوظيفية برزت لكي تملأ هذا الفراغ وذلك بنظرتها إلى الظاهرة الاجتماعية على أنها نتيجة البناء الاجتماعي الذي وجدت فيه وأن لظهورها في الوقت ذاته كوظيفة اجتماعية لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بوظائف ظواهر أخرى متصلة بالبناء الاجتماعي. فبعد ظهور هذه النظرية في صيغتها العلمية كما رأينا على يد عالم الاجتماع البريطاني **هربرت سبنســر** Herbert Spencer ذهبت إلى أمريكا وطُورَت من قبل كل من **تالكوت بارسونز** Talcott Parsons (1902 - 1979) و**روبــرت ميرتون** Robert Merton و **رايــت ميلــز** Rieght Mills. وكذلك من قبل الكثير من رواد العلوم الاجتماعية من أمثال **ولــيم روبرتســون ســميث** W.R.Smith وذلك بكتابه حول الزواج والقرابة ومحاضراته حول الدين والمجتمع. و **وليم ســمنر** W.Summner مستفيداً من النزعة السبنسرية وذلك من خلال" نظريته في الطرائق الشعبية Folkways التي اعتبرها أنماطا اجتماعية تنشأ من خلال المحاولة والخطأ، وتقوم بوظيفة أساسية في الصراع من أجل البقاء. ولقد طور **كيلر** Keler أفكار **سمنر** Summner بعد متابعته لكتابات **مالينوفســكي** Malinswski (1844-1944) ثم اقترح نظرية وظيفية في الثقافة، باعتبار أن الوظيفة الأساسية للثقافة تتمثل في الوفاء بالحاجات الأساسية لحامليها "[4]. وتنشأ أيضاً كما أشار البعض نتيجة المحاولة والخطأ.

ويمكننا أن نجزم بأن أول صياغة منظمة وعلمية للإتجاه البنائي الوظيفي في علم الاجتماع على وجه الخصوص، هي تلك التي قدمها لنا عالم الاجتماع الفرنسي **إميل دوركايم** Emil Durkheim من خلال أعماله في كتابيه: تقسيم العمل الاجتماعي De La Division du travail (1893) وقواعد المنهج Les Règles de la méthode sociologique (1897). فقد أشار إلى أن أي " تحليل اجتماعي ينبغي أن يركز على شيئين هامين وهما البحث في أسباب أو مسببات الظاهرة، والشيء الثاني هو البحث في وظيفتها.... إذ لا يمكن تفسير الحقائق الاجتماعية حسب ما يؤكد **دوركايم** خارج عقول الأفراد ذلك

لأن هذه الحقائق توجد خارج عقولهم ومستقلة عنها، فاللغة على سبيل المثال موجودة قبل أن يولد الفرد وسوف تظل بعد اختفائه، فهذه حقيقة اجتماعية قائمة بذاتها ولا يمكن فهمها إلا في علاقتها بالحقائق الأخرى التي من نفس النوع أو جزء من نسق اجتماعي وفي إطار وظائفها من أجل المحافظة على ذلك النسق التي هي جزء منه".[5]

من حيث نشوء هذه النظرية العلمية والذي جعل منها نظرية رئيسة للكثير من الباحثين والمهتمين في ميدان علم الاجتماع الحديث، والذي قد ارتبط بالفكر الوضعي، فقد حاولت التأكيد على النقلة العلمية المحاكية للعلوم الطبيعية والابتعاد عن الميتافيزيقا التي كانت تسود هذا النوع من التفكير. حيث انطلق روادها من مماثلة المجتمع بالكائن الحي، فرأوا أن تطور المجتمع الإنساني يمكن أن يُنظر إليه بنفس الطريقة التي يراها علماء الأحياء للكائن الحي. فالمجتمعات البسيطة يمكن اعتبارها خلايا أولية تنقسم في البداية إلى أربعة أنساق فرعية لنسق الفعل العام.[6]

لذلك بدأت هذه النظرية بالتأكيد على فكرة الوصول إلى قوانين تخضع لها الظواهر الاجتماعية شأنها شأن الظواهر الطبيعية. لذلك رأى **هربرت سبنسر** Herbert Spencer أن المجتمع الإنساني يمكن دراسة وظائفه وتراكيبه كما يدرسُ علم الأحياء الكائن الحي. فالبنائيون الوظيفيون إجمالاً يرون أن أي " كائن عضوي عبارة عن ترتيب أو تنظيم ثابت نسبياً من العلاقات القائمة بين الخلايا المختلفة للكائن"[7].

إضافة إلى ذلك فقد تبنى الكثير من علماء الأنثروبولوجيا هذه النظرية وأشهرهم **رادكليف براون** Radcliffe-Brwon (1881-1955)الذي يرى أن البناء يتألف من كائنات إنسانية وأن كلمة "بناء" تشير بالضرورة إلى وجود نوع من التنسيق والترتيب بين "الأجزاء" التي تدخل في تكوين "الكل" الذي نسميه "بناء" وكذلك توجد روابط معينة تقوم بين هذه "الأجزاء" التي تؤلف "الكل" وتجعل منه بناء متماسك متمايز. وبمقتضى هذا الفهم تكون "الوحدات الجزئية" الداخلة في تكوين "البناء الاجتماعي" هي "الأشخاص أو الأفراد" أي أعضاء المجتمع الذي يحتل كل منهم مركزاً معيناً ويؤدي دوراً محدداً في الحياة الاجتماعية.

ويؤكد "**راد كليف براون** بأن المجتمع شأنه شأن منظمة ككائن حي يُنظر لها كبناء كلي من المعايير المُسيرة للجماعة والذي يؤسس نموذج من أجل وضع قوانين علمية، في هذا الإطار تصبح فيه الوظيفة من خلال ما تقوم به كمحافظ حيوي للبناء"[8]. هذا البناء المتمثل في المنظمة الاجتماعية سواء كانت أسرة أو مدرسة أو مصنع أو هيئة وغير ذلك.

لذلك فهذه النظرية تعترف ببناء الكيانات و المنظمات الاجتماعية الصغيرة والكبيرة وتؤكد أيضا في الوقت ذاته على الوظائف التي تقوم بها الأعضاء والأجزاء المكونة للبناء الاجتماعي في هذه الكيانات و في

علاقتها مع باقي المؤسسات أو المنظمات الأخرى في المجتمع، مؤكدةً بأن هناك تكاملاً أساسياً بين البناء والوظيفة وهذا ما أكده أحد أقطابها المعاصرين وهو **تالكوت بارسونز** Talcott Parsons الذي رأى بأنه لا يمكن أن يكون هناك بناء بدون وظائف ولا وظائف بدون بناء اجتماعي.

فالاتجاه البنائي الوظيفي وُضِعَ حجر أساسه على يد **دوركايم** ورُمِمَ على يد **بارسونز** و**ميرتون** وغيرهم؛ ولا ننسى أن هذا الاتجاه ظل مرتبطا بالعلوم الطبيعية وعلم الأحياء وقد كانت مفاهيمه تُلقّح بعضها وتخصبها، فبدأت محددة بالبناء والوظيفة، لتكثر وتتعدد مشتقات كل منها. " ولقد انصب التركيز على الجوانب الثابتة من النسق، أكثر من الأبعاد الدينامية المتغيرة، وكانت الأبعاد الثقافية للنسق أكثر استخداما في التفسير من غيرها من مكونات النسق الأخرى."[9]

ونخلص من ذلك إلى أن الاتجاه البنائي الوظيفي يركز على البناء وعلى مكوناته في حين يهتم من ناحية أخرى بالوظائف الاجتماعية وبالتالي يركز على العلاقات المتبادلة بينهما. نحن لا نجزم بأن هذه النظرية هي النظرية الوحيدة والأكثر ذيوعاً في حقل علم الاجتماع، وإن كانت الأوفر حظاً حتى نهاية الستينات من القرن المنصرم. ولكن على كل حال فهي تعتبر من النظريات الأولى التي حاول روادها الدفع بهذا العلم نحو الموضوعية.

ومع ذلك بدأت تتراجع كما يؤكد البعض في السبعينات من نفس القرن وذلك بسبب بروز بعض التيارات الفكرية على الساحة، وقد واجهت هذه النظرية عدة انتقادات كان من أهمها أنها بالغت في محاكاة العلوم الطبيعية. وأنا أعتبر أن هذا ليس نقدا في ذاته بقدر ما يؤكد لنا أن العلوم يظل همها واحداً وهو البحث عن حقيقة وأسباب الظاهرة موضوع الدراسة، سواء تعلق الأمر بظاهرة اجتماعية أو طبيعية وأن العلوم يمكن أ ن تستفيد من بعضها البعض.

وقد عقد بعض أنصار هذه النظرية مثل **بارسونز** و**ميرتون** أملاً كبيراً على أهمية القيم في تحقيق عناصر النسق، وهذا في حد ذاته تحيز مسبق لنسق بعينه وأفضليته على غيره. ومن ناحية أخرى فقد أهملت البنائية الوظيفية أمرين هامين أولهما: التغير الاجتماعي، حيث كان الشغل الشاغل لهذه النظرية مركزاً على تكامل البناء الاجتماعي الذي رأى فيه أصحاب هذه النظرية بأنه ثابت. وثانيهما: الصراع، فقد قللت هذه النظرية من أهمية الصراع في المجتمع، ويبرر البعض ذلك بانشغالها بالتكامل حيث لم تتبين الصراع وتقف عليه. فالذين وجهوا النقد إلى هذه النظرية رأوا أنها ما هي إلا محاولة لمحاكاة وتنغيم للنزعة العضوية، وأنها لا تحوي نسقاً فكرياً حول الطبيعة الإنسانية والإرادة الإنسانية. ووجه عالم الاجتماع الأمريكي **الفن غولندر** Alvin Golnder نقداً لهذه النظرية عندما قام بتحليل نقدي لعلم الاجتماع الغربي ، حيث أكد في تحليله على قصور هذه النظرية لتفسير ما يمر به المجتمع الغربي.

وهناك أيضا من أنصارها من وجه لها النقد أيضاً، ففي نهاية سبعينات القرن الماضي قال **ويلبرت مور** Wilbert Moor بأن استعمالها قد أصبح محرجاً وكأنه يريد القول بأن تفسيرها للواقع الاجتماعي لم يعد مناسباً. وهناك من قسا في نقده على هذه النظرية واصفاً إياها بأنها الطغيان الإمبريالي.

أشكال البنائية الوظيفية

صحيح أنَّ البنائية الوظيفية تهتما بدراسة البُنى ووظائفها بيد أنها ليست نظرية سوسيولوجية ذات لون واحد بل يمكن الوقوف على ثلاثة أشكال لها نعرضها باختصار كما يلي :

1. الوظيفية الفردية

في هذا الشكل من هذه النظرية فالتركيز يقع على حاجات الفاعلين الاجتماعيين والبُنى الاجتماعية التي تظهر لتلبية هذه الحاجات.

مثال: الأسرة النووية التي تتكون عادة من أبوين وبضعة أولاد ظهرت لتلبي بعض الحاجات الفردية كالتمتع بالحرية والعيش بالاستقلالية والعمل والتربية الخاصة في مقابل ذلك لم تعد الأسرة الممتدة المكونة من الأبوين والأبناء والأزواج والزوجات وأبنائهم قادرة على تلبية الحاجات الفردية.

2. الوظيفية العلاقاتية

في هذا الشكل يقع التركيز على آليات العلاقات الاجتماعية التي تساعد في التغلب على التوترات التي قد تمر بها العلاقات الاجتماعية. هذا النوع نجده موضوع اهتمام لدى الانثربولوجيين أمثال **راد كليف براون** و**مالينوفسكي**. فالوظيفية العلاقاتية تعمل، مثلا- عبر شعيرة طقوسية من الشعائر- على التخفيف من التوترات في إطار العلاج النفسي .

3. الوظيفية الاجتماعية

هنا يقع التركيز على البُنى والمؤسسات الاجتماعية الكبرى وعلى علاقاتها ببعضها البعض وتأثيراتها الموجهة لسلوكيات الأفراد والمجتمعات كالوظيفية التي تقوم بها مؤسسات كالجامعة أو المستشفى أو الإذاعة أو التلفزيون أو الأسرة أو المسجد أو المدرسة... فالمسألة تتعلق بالمجتمع لا بالأفراد.

الاستخدامات التطبيقية للنظرية البنائية الوظيفية في البحث الاجتماعي

يواجه الطلاب سواء في مرحلة الجامعية بصفة عامة أو المرحلة بعد الجامعية على وجه الخصوص صعوبة ممثلة في كيفية اختيار نظرية يعتمدها الباحث في بحثه أو دراسته.

فالنظرية العلمية عموماً عبارة عن مجموعة من القضايا المترابطة ترابطاً منطقياً لتفسير ظاهرة ما. والبحث هو الدراسة العلمية لظاهرة ما للوصول إلى حقائقها وأسبابها.

أن أهمية النظرية تكمن بشكل رئيس في كونها مسألة أساسية في العلم، بل أن البحث الاجتماعي الذي لا يستند إلى نظرية يكون ناقصاً ويفتقر إلى الموضوعية. فللنظرية وظائف عدة تكمن في تصنيف الأحداث الواقعية وتنظيمها والوقوف عليها ومعرفة أسبابها، ومحاولة التنبؤ بما يحدث في المستقبل. وأخيراً الفهم العلمي الشامل لجملة الأحداث وتطورها، والعوامل التي تحكمها في الواقع الاجتماعي.

والنظرية التي نحن بصدد توضيح أهمية استخدامها وتبني تطبيقها في البحث العلمي تنطلق من أساس مؤداه أن المجتمع يكوّن نسقاً من الأفعال المحددة المنظمة ويتألف هذا النسق من مجموعة من المتغيرات المترابطة بنائياً والمتساندة وظيفياً، وترى أن للمجتمع طبيعة تسمو وتعلو بل وتتجاوز على كل مكوناته بما فيها إرادة الإنسان، وما يحكم ذلك هو قواعد الضبط والتنظيم الاجتماعيين: هذين العاملين هما الذيّن يلزمان الأفراد والجماعات بالخضوع لها وعدم خرقها، وإلاّ أدى ذلك إلى تهديد بناء المجتمع.

إذن هذه النظرية تمثل اتجاهاً "يذهب إلى أن غاية المجتمع هي الحفاظ على النظام الاجتماعي وتأكيد ثباته النسبي واستمراريته وبالمثل يكون هدف كل مكون من مكونات البناء، وكذلك الطريقة التي ترتب وتنظم بها هذه المكونات، وهو تحقيق النظام والتوازن الاجتماعيين".[10]

مما سبق يتضح لنا إذا ما أراد الباحث أن يعتمد هذه النظرية كتصور نظري ومرجعاً تفسيرياً للظاهرة التي يقوم بدراستها أن يراعي عدة مبادئ حسب ما أكد روادها ومن أهمها ما يلي:

1. يتكون المجتمع أو المؤسسة أو الجماعة مهما يكن حجمها وهدفها من أجزاء ووحدات مختلفة من ناحية ومترابطة مع بعضها من ناحية أخرى.
2. لكل عنصر أو جزء من هذه الأجزاء وظيفة أساسية،
3. هذه الأجزاء متكاملة فكل جزء يكمل الأخر وان أي تغيير على أحدها يؤثر على الأجزاء الأخرى.
4. لكل جزء من أجزاء البناء وظيفة نابعة من طبيعته، فهناك تكاملاً بينها على الرغم من الاختلاف فهذا الأخير هو عامل وظيفي للتماسك.
5. الوظائف التي تؤديها هذه الأجزاء سواء كانت ظاهرة أو كامنة تشبع حاجة الأعضاء المنتمين إليها.
6. وجود نظام ذو قيم ومعايير يُسير الهيكلية للمجتمع أو المؤسسة فهو الذي يحدد حقوق وواجبات كل عضو أو جزء في البناء العام للجماعة أو المجتمع المحلي. كما يحدد هذا النظام أساليب الاتصال والتفاعل بين الأفراد ويحدد أيضاً الأفعال التي يكافأ أو يعاقب عليها الفرد.

7. تحدد النظرية البنائية الوظيفية نظام الاتصال في البناء، وتؤكد على أن هناك نوعين من الاتصال: فالاتصال عن طريق المعلومات من المراكز القيادية إلى المراكز القاعدية، هو النوع العمودي ويقع في العلاقات التي تقع في المراكز الراسية للنظام. بينما النوع الأفقي فهو الذي يقع بين المراكز المتكافئة للبناء.
8. وأخيراً تفترض النظرية البنائية الوظيفية بأن هناك نظامين: أحدهما السلطة والأخر المكانة، فالأول هو الذي يعمل على إصدار القرارات والأوامر إلى الأدوار الدنيا والسلطة الوسطى تضع ذلك موضع التنفيذ، والنظام الثاني فهو الذي يقضي بمنح الامتيازات والمكافآت لمستحقيها من الأعضاء الفاعلين في المجتمع أو المؤسسة وذلك لمنحهم الشعور بحاجة النظام لهم وبأهمية ما يقومون به من عمل. فالموازنة بين نظامي السلطة والمكانة أو المنزلة أمر ضروري لصيرورة واستمرارية المؤسسة أو النسق.

وبإمكاننا الآن طرح بعض الأمثلة حول تطبيق هذه النظرية في علم الاجتماع بشكل خاص أو العلوم الاجتماعية بشكل عام. وبما أن هذه النظرية انطلقت من مبدأ مؤداه دراسة البناء والوظيفة الاجتماعية فإن الدراسات الاجتماعية لا تخرج في معظم الحالات– إذا لم نبالغ– عن جميع الدراسات والأبحاث التي تتناول كل المشكلات الاجتماعية التي نراها وتثير اهتمامنا بشكل يومي. لذا سوف نقدم مثالين للاستخدامات التطبيقية لهذه النظرية أحدهما قام به أحد رواد هذه النظرية والآخر محاولة من الباحث لإبراز الدور التطبيقي لهذه النظرية في بحث ظاهرة اجتماعية معينة. بهذه المساهمة نحاول إنارة الطريق أمام طلاب علم الاجتماع والباحثون الناشئون في العلوم الاجتماعية في كيفية استخدام التصور النظري والاستفادة منه.

المثال الأول: تطبيق النظرية البنائية الوظيفية حول مكونات البناء الاجتماعي ودورها في الضبط الاجتماعي

هذا المثال الذي نقدمه لدراسة قام بها **بول لانديز** Paul Landis، وهو أحد رواد هذه النظرية. فقد بحث العلاقات الوظيفية بين النظم الاجتماعية وعملية الضبط الاجتماعي. وقال بأنه يمكن تصور " النظم الاجتماعية منتظمة على هيئة متصل نظري يوجد في أحد أطرافه التفكك الاجتماعي، وفي الطرف الأخر توجد أكثر نماذج للتنظيم الاجتماعي شدة وصرامة، وبين هذين الطرفين توجد منطقة تسامح واسعة"[11]. فأحد الأطراف يوجد به الخلل وهو الذي يتميز بالاتجاهات الفوضوية والنزعات الفردية. بينما يكون الطرف الأخر أكثر صرامةً، وبمحاولة بسيطة لاستقراء التاريخ نجد أن المجتمع نفسه يمكن أن ينتقل – على هذا المتصل– من نقطة إلى أخرى أو يظل يتميز بدرجة من الثبات لفترة من الزمن؛

فالانتقال من طرف لأخر قد يتسم بالمرونة والتساهل أو على العكس من ذلك في الأمور المتعلقة بالضبط الاجتماعي سواء أكانت الأسرة أو الدين أو العرف أو القانون وغيرها.

من وجهة نظر **(لانديز)** الاهتمام هنا ينصب على كيف يمكن تدعيم هذا النظام الاجتماعي ومساعدته على الاستمرار؟ وحسب رأيه فإن الأمر هنا يتعلق بكيفية تلائم الفرد مع كل ما هو اجتماعي أكثر من الطريق التي تتبعها الجماعة لكي تقيم نسقاً للضبط. لذلك فقد تنبه إلى مؤثرات خفية للضبط الاجتماعي تؤدي وظيفتها دون أن يشعر الفرد بها. معترضاً من جانب آخر على وسائل الضبط الرسمية مؤيداً ذلك بأنه لا تزال هناك مجتمعات يسيطر فيه الضبط غير الرسمي في الوقت الذي يمارس فيها الضبط الرسمي في بعض المواقف. ويمكننا أن ندلل بمجتمعنا الليبي في هذه الحالة وكذلك الكثير من المجتمعات العربية.

وتناول **(لانديز)** دور مكانة الطبقة في عملية الضبط الاجتماعي وقال بأن المكانة التقليدية الموروثة هي التي لديها فاعلية في هذه العملية. كما أكد على دور النظم الاجتماعية وهنا يظهر دور الضبط الوظيفي، حيث ذهب إلى أن الأسرة وحدها لا تستطيع أن تقوم بالضبط، وإنما هناك نظم اجتماعية متعددة تساعدها في تلك الوظيفة، وهناك تبادل للنظم في هذه العملية يعمل على تكاملها. وأن ما تقدمه الأسرة في الضبط الاجتماعي يختلف باختلاف المجتمع الذي توجد فيه. فإذا كانت الأسرة توجد في مجتمع محلي تتفق تقاليده مع تقاليد الأسرة فإن وظائفها في هذه الحالة فعَّالة نظراً لأنها تستطيع أن تحقق معايير المجتمع و إلاَّ كان من الصعب على أفراد هذه الأسرة تحقيق التكيف المطلوب وخاصة لأطفالها. وتختلف أيضاً مسألة الضبط الاجتماعي من أسرة إلى أخرى في المجتمع نفسه، فبعض الأسر تتميز بتكامل الأدوار وتناسقها والبعض الأخر يفتقر إلى هذه الخاصية الأمر الذي يؤدي إلى خلق طفل مذنب نتيجة فشل الأسرة في تحقيق عملية الضبط الاجتماعي. ومما يدلل على ذلك انهيار النظام العائلي في المجتمعات الغربية في حالة مقارنته نسبياً مع المجتمعات التي تحترم هذا النظام، الأمر الذي أدى ذلك بالمجتمعات الغربية إلى إيكال المهمة إلى مؤسسات أخرى مثل المدرسة والأندية والمؤسسات الاجتماعية.

وقد تعرَّض أيضاً لعامل مهم من عوامل الضبط الاجتماعي ألا وهو الدين. ومن وجهة نظره أن هذا العامل يعتبر من العوامل التي ظهرت أو أنها انتهت بالفعل في المجتمعات الغربية المتحررة من سيطرة هذا النوع من أنواع الضبط الاجتماعي. غير أن هناك منظمات تنمو هنا وهناك بقصد خلق المواطنة الصالحة في المجتمع ونتيجة للفساد الذي أصبح يصاحب المجتمعات الصناعية التي لم تعد تجعل للقيم أي حساب. والتي قد حلَّ محلها نظم علمانية تمثل مركز الأولوية كالنظم التربوية والتعليمية. بالمقابل لو أمعنا النظر في مجتمعاتنا الإسلامية لوجدنا عامل الدين يعتبر من العوامل الرئيسة في الضبط

الاجتماعي ولو على سبيل العموم، فالكثير من الناس يجدون أنفسهم منقادين بهذه السلطة الروحية التي تعمل على كبح جماح رغباتهم في اختراق المعايير الاجتماعية. إذ يذكر **(لانـــديز)** هذه القضية في المجتمعات الغربية فهو يود القول بأن البناء الاجتماعي في المجتمعات الغربية الصناعية تفكك بحيث لم يصبح لعامل الدين دور يذكر في عملية الضبط الاجتماعي، ويؤكد بأن هناك بدائل فرضها البناء الاجتماعي الجديد. من هذا المنطلق يؤكد صاحبنا على دور القانون والحكومة في عملية الضبط الاجتماعي. فالدولة هي التي تحدد التشريعات والعقوبات لكل مخالفة وتنظم سلوك الأفراد وذلك بسن قوانين رسمية تتناسب مع التغير والتجدد الذي يوازي التغير الثقافي في المجتمع. فالقوانين في هذه المجتمعات هي التي تدعم البناء الاجتماعي وهي الوسيلة الوحيدة التي تستطيع الحكومة عن طريقها أن تحكم وتضبط السلوك.

وتناول **(لانـــديز)** في دراسته أيضاً عدة متغيرات أخرى في الضبط الاجتماعي، مثل التقدم التكنولوجي والعامل الاقتصادي. حيث يرى بأن العلم قد حطم الكثير من الضوابط التقليدية وأبدع نظماً أخرى أكثر عقلانية. والعامل الاقتصادي من حيث العمل والعلاقة بين العمال وأرباب العمل وكون المجتمعات قد تغيرت وأصبحت العلاقات فيها عضوية مبنية على المصلحة وليست ميكانيكية تبادلية. لذلك فقد أكد على إجراء دراسات أكثر عمقاً لمحاولة تحسين الضوابط الاجتماعية القائمة بما تتلاءم مع الأوضاع الراهنة.

نستطيع أن نستخلص مما سبق أن **(لانديز)** يؤكد على فكرة الوظيفة والبناء الاجتماعي وأن أي تغيير في أحدها يعقبه تغيرات أخرى مصاحبة تمس عملية الضبط الاجتماعي. وحسب رأيه فإن البناء والوظيفة يمكن أن يستوعبا التغير والتطور في المجتمع بما يتمشى مع المصلحة العامة للفرد والجماعات والمنظمات المختلفة. وفي حالة قصور هذه المهمة سوف تظهر مظاهر متعددة لانتهاكات المثل والمبادئ والمعايير الاجتماعية التي تكشف لنا عن بعض أوجه القصور في عملية الضبط الاجتماعي.

المثال الثاني: تطبيق النظرية البنائية الوظيفية على ظاهرة متعاطي المخدرات في المجتمع العربي

إن هذه الظاهرة مرفوضة على جميع المستويات في المجتمع العربي. فهي ظاهرة سيئة وغير مقبولة في المجتمع العربي من النواحي الدينية والصحية والاجتماعية، وقد تعمدت ذكر المجتمع العربي، فربَّ قائلٍ قد لا ترفض بعض المجتمعات في العالم الغربي هذه الظاهرة أو على الأقل لا تعتبرها ظاهرة سيئة. فعندما يتناول الباحث دراسة هذه الظاهرة ويحاول أن يفسر أسبابها بناءً على هذه النظرية، فعليه أولاً دراسة الظروف المحيطة بالبناء والوظيفة التي تمس هذه الظاهرة بشكل قريب واضعاً في اعتباره النقاط التي سبق ذكرها. فالمجتمع يتكون من أجزاء لها هدف مشترك. وهذا هو الذي يمثل البناء في مفهوم هذه النظرية وهذه الأجزاء من المفترض أن تكون مترابطة، وبما أن هؤلاء الأشخاص الذي يقوم

الباحث بإجراء دراسة حولهم يمثلون جزءاً من هذا المجتمع ويشتركون مع الأجزاء الأخرى لتحقيق أهداف هذه الجماعة فلا شك أن يكون هناك قصوراً في جانب من بناء ووظيفة وتكامل أجزاء المجتمع من أجل إشباع حاجات الأفراد المكونين له. فالحالات التي تعاني من الإدمان وتعاطي المخدرات في هذا المجتمع، لا شك أنها سوف لن تشارك في تحقيق هدف الجماعة ولن تكون في كثير من الأحيان مترابطة مع أجزائه الأخرى.

فالباحث الذي يعتمد هذه النظرية في تفسيره لظاهرة تعاطي المخدرات، يجب عليه حصر العوامل البنائية سواء الداخلية مثل وجود اضطرابات في الأسرة وسوء تكيف هذه الفئة لمعرفة ما إذا كان هناك مشكلات في تربيتهم أو تنشئتهم الاجتماعية، الأمر الذي أدى إلى انتهاجهم هذا السلوك. وقد تكون عوامل بنائية خارجية، مثل الجماعة المرجعية أو الأسباب الاقتصادية أو ضعف وسائل الضبط الاجتماعي المختلفة. لذلك تفترض هذه النظرية أن هذه المسببات مجتمعة هي المؤدية لهذا السلوك المرفوض أو الغير مقبول سواءٌ من الناحية الاجتماعية (باعتباره سلوك مخالف للقيم والمعايير الاجتماعية السائدة). أو من الناحية الدينية كونه محرم وغير جائز وأيضاً من وسائل الضبط الاجتماعي الرسمي (القانون) المعمول بها في المجتمع موضوع الدراسة.
وإذا ما تتبعنا النقطة الخامسة فهي بلا شك تساعدنا في دراسة هذه الظاهرة والتعرف على الأسباب والعوامل ووجه القصور في البناء الاجتماعي الوعاء الذي تنتمي له هذه الفئة من أعضاء المجتمع.

وإذا ما نظرنا إلى عامل آخر يجب على الباحث ألاَّ يغفله إذا أراد اعتماد هذه البنائية الوظيفية كتصور نظري للوصول إلى تفسيرات للظاهرة موضوع الدراسة وجب عليه أن يعطي جزءاً كبيراً من بحثه وتمحيصه في القيم والمعايير السائدة في مجتمع دراسته. وفي إطار هذه القيم يرى كل فرد في الجماعة الحدود المقبولة والمرفوضة لأي عمل أو سلوك يقوم به. ونظام القيم هو عنصر بنائي مهم جداً في البناء الاجتماعي الكلي للمجتمع، وهو مدخلٌ من المداخل المهمة لدراسة العلاقات الاجتماعية في الجماعة أو المجتمع. فالسلوك الاجتماعي الفردي أو شبكة العلاقات الاجتماعية في الجماعة أو المجتمع تتأثر– إلى حد كبير– بنظام القيم الذي يؤمن به الفرد والجماعة في تفاعلهم الاجتماعي.

لذلك يجب أن نضع في الاعتبار (القيم) كمؤثر أساسي في الاتجاهات وأنماط السلوك السوي والمنحرف على حدٍ سواء. ومتى ينتاب الفرد الشعور بعدم انصياعه لهذه القيم والمعايير وفي الوقت ذاته يكون المجتمع عاجز عن ضبطه بالوسائل المختلفة، هنا يبدأ الخلل الذي يجعل من هذه الظاهرة تتفاقم وتنتشر ويكون من الصعب تداركها.

وبالتالي يؤدي ذلك إلى حالة من التوتر والاضطراب التي تصيب المجتمع الأمر الذي يجعل من موازين الثواب والعقاب تختل وبالتالي فإنَّ ظهور هذه المشكلة أصبح خطراً لدرجة أنه انتقل من هؤلاء المجموعة التي يحكم عليها المجتمع بالانحراف إلى مؤسسات ومنظمات المجتمع المختلفة.

فبالنظر إلى ما سبق في هذا النموذج نرى أن تفسير النظرية البنائية لهذه الحالة منطقياً إلى حدٍ كبير. فهي تؤكد على أمرين هامين إذا صلحا كان بالإمكان النهوض بالمجتمع وقدرته على تدارك المشكلات والظواهر السيئة التي تصيبه، وإلاَّ كان من الصعب عليه أن يواجه ذلك، فالبناء والوظيفة أمران في غاية الأهمية.

وقياساً على ذلك يمكن للباحثين أن يعتمدوا تصور هذه النظرية في الكثير من البحوث التي تتناول القضايا المتعلقة بالإشكالية في البناء الاجتماعي والوظيفة مثل حالات انحراف الأحداث والعوامل المؤدية إليه والإدمان والفساد الإداري والبطالة والطلاق والتشرد وما شابه ذلك من المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها المجتمعات البشرية على وجه العموم. وهذا من شأنه أن يدعّم هذه النظرية من ناحية أو يثبت أوجهاً للقصور والنقد فيها من ناحية أخرى وربما محاولة تطوير في بعض قضاياها ومفاهيمها.

فالنظرية العلمية تساعد أي علم على تحديد هويته وموضوعاته الأساسية، وهذا الأمر يُبرز الدور المعرفي التراكمي للعلم، و في ضوء ذلك يحدد الباحث ما يجب دراسته. والنظرية العلمية هي التي تمد الباحث بإطار تصوري يساعده على تحديد الأبعاد والعلاقات التي يجب عليه دراستها كما رأينا في المثالين السابقين. وأن أي خبرات علمية وجمع بيانات بلا نظرية موجهة يوصلنا إلى طريق مسدود فاقد للمعنى، لذلك فالعلاقة بين النظرية العلمية والبحث التطبيقي هي علاقة جدلية مهمة في الوصول للهدف من دراسة أي ظاهرة علمية.

الهوامش:

[1] كريب، أيان ، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، ترجمة محمد حسين غلوم، المجلس الوطني للثقافة والعلوم، الكويت، 1999، ص 27.

[2] . أرى من الضروري هنا أن نوضح للقارئ ما هو المقصود بمصطلح البناء الاجتماعي Social structure كمادة أساسية في هذه الورقة: فهو مجموعة العلاقات الاجتماعية المتباينة التي تتكامل وتتسق من خلال الأدوار الاجتماعية، فثمة مجموعة أجزاء مرتبة متسقة تدخل في تشكيل الكل الاجتماعي وتتحد بالأشخاص والجماعات وما ينتج عنها من علاقات وفقاً لأدوارها الاجتماعية التي يرسمها لها الكل، وهذا الكل هو البناء الاجتماعي. أما الوظيفة الاجتماعية Social function هي ذلك الدور الذي يسهم به الجزء في الكل ويقصد بها حسب رأي F.Pareto بالمنفعة على أنها إضافة أو إسهام تقوم به ظاهرة بعينها لتأكيد هدف معين من ناحية، وبوصفها إشباعا حقيقياً أو مفترضاً بقصد توكيد الحالة الراهنة للنسق الاجتماعي والمحافظة عليه من ناحية أخرى. للاستزادة يُنظر:
Soperato,J., "Functional Reappraisal of Pareto's Sociology" in American Sociological Review, Vol. 69,No. 6, 1969.

[3] الحسن، أحسان محمد، النظرية الاجتماعية المتقدمة، عمّان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2005، ص47.

[4] عبد المعطي، عبد الباسط، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع "سلسلة عالم المعرفة" ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أغسطس 1981، ص 155.

[5] الزين، صالح، "مفهوم الوظيفية لدى **راد كليف براون** و**مالينوسكي** وأهمية هذا المفهوم في ميدان الانثروبولوجيا "، مجلة كلية الآداب والتربية، العدد الثاني عشر 1983، كلية الآداب والتربية جامعة قار يونس/بنغازي، 153- 164 (إقتباس بتصرف).

[6] حسب رؤية تالكوت بارسونز Talcott Parsons في نظريته عن الفعل الاجتماعي.

[7] الحسن، إحسان محمد، مرجع سبق ذكره، ص. 48.

[8] FERRÉOL, Gilles, *Sociologie: Cours, Méthodes, Applications*, Paris, Bréal, 2004, p.172.

[9] عبد المعطي، عبد الباسط، مرجع سبق ذكره، ص 158.

[10] عبد المعطي، عبد الباسط، مرجع سبق ذكره، ص 162.

[11] جابر، سامية محمد، القانون والضوابط الاجتماعية مدخل علم الاجتماع إلى فهم التوازن في المجتمع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1992، ص. 104.